

وكذلك تكون للجمهورية العربية المتحدة حقوق السيادة على الامتداد القاري المسائل بالنسبة لجزر الجمهورية العربية المتحدة .

ولا يخل ذلك بوصف المياه التي تعلو هذه المناطق من حيث كونها من أعلى البحار ولا بحرية الملاحة فيها وفي الفضاء البحري الذي يعلوها .

مادة ٢ - للجمهورية العربية المتحدة دون غيرها الحق في التحرى والتنقيب والاستغلال لجميع الموارد الطبيعية المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية وكذلك الكائنات الحية من النوع المقيم التي توجد على قاع البحر أو تحت القاع في المناطق المبينة في المادة الأولى .

ولها في سبيل ذلك الحق في إقامة المنشآت الازمة لذلك وصيانتها وتشغيلها وأن تقيم حول هذه المنشآت لمسافة نصف ميل متر مناطق أمن تخذل فيها الاجرامات الكفيلة بمحابيتها .

مادة ٣ - لا يتوقف ثبوت الحقوق المشار إليها في المادتين السابقتين أو ممارستها على وضع البذل الفعل أو الرمز على هذه المناطق أو على صدور تصريحات خاصة .

مادة ٤ - لا يجوز لأى شخص طبيعي أو اعتباري أن يقوم باستغلال الموارد الطبيعية المبينة في المادة الثانية أو التنقيب أو التحري عنها أو القيام بأى ابحاث من أى نوع كان في الامتدادات القارية إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر براسة الجمهورية في ١٩ مفرستة ١٣٧٨ (٢٠ سبتمبر ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٨

بشأن تعيينات وتسويات ب الهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ؛

وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة طامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بالإقليم المصري ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٥٨

بشأن تعيين مدير عام بوزارة الصحة العمومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - صن الدكتور فرج رزق حسن صالح مدير قسم مستشفيات الأرض المنوطنة بمصلحة بحوث الأراضي المنوطنة وكاختها من الدرجة الأولى - مديرًا عاماً للإدارة الصحية بالوحدات المجمعية بمصلحة الصحة القروية بدرجة مدير عام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ١٩ مفرستة ١٣٧٨ (٢٠ سبتمبر ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٥٨

في شأن الامتداد القاري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٩٥١/١٥ بشأن المياه الإقليمية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨

وعدل المادة ١٧ من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ ؛

وعدل ما أرثه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تكون للجمهورية العربية المتحدة حقوق السيادة على قاع البحر وما تعلو في الامتداد القاري خارج المياه الإقليمية للجمهورية إلى حيث يصل عمق المياه إلى مائة متراً أو إلى ما يجاوز هذا العمق إلى الخط الذي يمكن في حدوده استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع .